مركز الحوار السوري
Syrian Dialogue Center

تقرير مجريات حول ندوة
«عقدة بشار الأسد»

التطورات الراهنة وأثرها في زيادة فرص انهيار النظام

يبين هذا التقرير الطريقة التي سارت بها الندوة، شارحاً أبرز المواضيع والأفكار التي طرحت فيها، سواء من قبل الخبير الاستراتيجي الذي عرض ورقة تقدير الموقف المتعلقة بالموضوع ذاته، أو من قبل المشاركين عبر المداخلات التي قدموها.

تقارير مركز الحوار السوري

المحتويات

ملخص تنفيذي: 1

مقدمة: 2

المحور الأول- عرض ورقة تقدير الموقف 3

أولاً- الأبعاد الجيوسياسية لمعادلة الحكم في دمشق: 3

ثانياً- محاولات تجاوز "عقدة بشار الأسد" عبر إعادة تأهيل النظام: 4

ثالثاً- فشل جهود التأهيل نتيجة إخفاقات النظام واستمرار تدهوره: 4

رابعاً- محاولات تخطي "عقدة بشار الأسد" عبر اقتسام مناطق النفوذ: 5

خامساً- نحو استراتيجية وطنية لإسقاط النظام: 5

المحور الثاني- مداخلات المشاركين وتعليقاتهم 7

أولاً- توصيف "معضلة" بشار الأسد: 7

"وظيفة" بشار الأسد: 7

هل "عقدة الأسد" محلية أم جزء من "معضلة دولية؟: 7

البعد الأمني والعسكري في "معضلة الأسد": 8

مكونات "معضلة الأسد": 8

تجاوز "معضلة الأسد" غير متصور: 8

مخاطر "معضلة الأسد": 9

ثانياً- أسباب "معضلة" بشار الأسد: 9

تردي وضع قوى الثورة سبب رئيس لـ "معضلة بشار الأسد" (الأسباب الداخلية): 9

السياسات الإقليمية والدولية كأحد أسباب "معضلة بشار الأسد" (الأسباب الخارجية): 10

ثالثاً- معالجة "معضلة بشار الأسد": 11

أدوات ووسائل عامة للتعامل مع "معضلة الأسد": 11

أدوات ووسائل خاصة التعامل مع "معضلة بشار الأسد": 12

علاج "معضلة بشار الأسد": 14

المحور الثالث- تعليق الخبير الاستراتيجي على مداخلات المشاركين 15

أولاً- التعليق على إشكالية توصيف "معضلة بشار الأسد": 15

ثانياً- التعليق على موضوع أسباب "معضلة بشار الأسد": 15

ثالثاً- التعليق على موضوع علاج "معضلة بشار الأسد": 16

ملخص تنفيذي:

شكلت "عقدة بشار الأسد" أحد أهم العقبات المطروحة أمام الدول للتوصل إلى حل سياسي في سوريا، ظهر ذلك مع بدايات الحديث عن الحل السياسي وصدور بيان جنيف1 لعام 2012، فما إن انفض الاجتماع حتى اختلفت الدول الموقعة على البيان في تفسيره، بين من يرى أن البيان لم يتطرق لمصير الأسد، وبين من يرى أن تطبيقه يعني رحيله وعدم وجود أي دور له في مستقبل سوريا.

نظراً لما يشكله موضوع "مصير الأسد" من تعبير عن واقع أكثر تعقيداً يرتبط بمركزية الدولة ونظم الإدارة والحكم، ويثير الأبعاد الجيوسياسية والدبلوماسية والعسكرية المتعلقة بالمآل الذي ستؤول له الدولة السورية المستقبلية، ويبرز المحاور الجغرافية والمجتمعية التي يسعى النظام إلى ربطها به، عقد مركز الحوار السوري بالتعاون مع المرصد الاستراتيجي ندوة حوارية بعنوان: "عقدة بشار الأسد": التطورات الراهنة وأثرها في زيادة فرص انهيار النظام"، وذلك في استنبول يوم الاثنين 15 ذي القعدة 1438هـ، والموافق لـ 7 آب - أغسطس 2017م.

يبين هذا التقرير الطريقة التي سارت بها الندوة، شارحاً أبرز المواضيع والأفكار التي طرحت فيها، سواء من قبل الخبير الاستراتيجي الذي عرض ورقة تقدير الموقف المتعلقة بالموضوع ذاته، أو من قبل المشاركين عبر المداخلات التي قدموها.

يتضمن التقرير ثلاثة محاور. يعرض المحور الأول ورقة تقدير الموقف التي قدمها الخبير الاستراتيجي. حيث تحدث في بدايتها عن الأبعاد الجيوسياسية لمعادلة الحكم في دمشق، ثم استعرض الجهود الدولية لإعادة تأهيل النظام، والتي قامت على أمرين اثنين: الأول: تراخي المواقف الدولية إزاء مسألة رحيل الأسد. والثاني: القيام بمحاولات لإعادة تأهيل نظامه. ليؤكد بعد ذلك، فشل تلك المحاولات بسبب تآكل النظام وتلاشي سلطته في مختلف المجالات العسكرية والأمنية والاقتصادية. ثم ليختم الورقة بتقديم مقترح استراتيجية وطنية تنقل مصير بشار الأسد من طاولة المفاوضات إلى خطة مبادرة ميدانية، تتضمن سلسلة من الإجراءات والأدوات.

يلخص المحور الثاني من التقرير المداخلات التي قدمها المشاركون، والتي جاءت تحت ثلاثة عناوين رئيسة:

الأول: توصيف "معضلة بشار الأسد"، حيث ركز عدد من الحضور على هذه النقطة، فمنهم من اعتبر أن المعضلة متعلقة بوظيفته، ومنهم من أشار إلى بعدها الأمني والعسكري، ومنهم من عدّها جزءاً من سياق إقليمي ودولي.

الثاني: أسباب "معضلة بشار الأسد"، البعض ردها إلى قوى الثورة ذاتها التي قصرت ولم تستطع إيجاد البديل المناسب للنظام، والبعض أشار إلى السياسات الإقليمية والدولية، كأسباب خارجية ساهمت في تعقيد حل هذه المعضلة.

الثالث: معالجة "معضلة بشار الأسد"، فصّل المشاركون في هذا الموضوع، سواء على صعيد اقتراح أدوات ووسائل عامة للتعامل مع المعضلة، أو اقتراح أدوات ووسائل خاصة لمعالجتها أو التعامل معها.

جاء المحور الثالث والأخير ليجمل تعليقات الخبير الاستراتيجي على المداخلات، والتي جاءت بالترتيب ذاته لعناوين المداخلات آنفة الذكر.

مقدمة:

عقب انطلاق الثورة السورية المجيدة في مارس/ آذار، رفع الشعب شعار "إسقاط النظام" وتحديداً إسقاط رأسه بشار الأسد الذي يعد رمزاً له، ليصبح هذا المطلب ومع تقدم الثورة وازدياد إجرام النظام، أحد الثوابت الرئيسة التي لا تكاد تخلو منه وثيقة من وثائق الثورة ورؤاها ومواثيقها. بالمقابل، اعتبر النظام ومؤيدوه مصير "بشار الأسد" خطاً أحمراً غير قابل للتفاوض.

ينطبق هذا التناقض على مواقف الدول أيضاً؛ فمن الناحية الإعلامية، كانت تعلن دول ما يسمى "أصدقاء الشعب السوري" في كل مناسبة "ألا مستقبل لبشار الأسد في سوريا"، و"بضرورة تنحيه عن السلطة في أية صيغة للحل السياسي"، بالمقابل كانت الدول الداعمة للنظام خصوصاً "روسيا وإيران" ترفض عملياً هذا الأمر، معتبرة أن الأسد رئيس شرعي، ومصيره ليس محلاً للتفاوض[1].

لذلك مثلت "معضلة بشار الأسد" أحد أبرز نقاط الخلاف بين الدول المنخرطة في "النزاع السوري"، حيث طغت هذه النقطة على السطح عقب أية توافقات هشة لتعيد الأمور إلى مربعها الأول، ولعل خير دليل على ذلك، ما حدث عقب التوقيع على بيان جنيف1 لعام 2012 من تناقض تفسيراته بين الدول الموقعة عليه.

إلا أن الفرقاء الدوليين ومن كلا الطرفين –المؤيد لبقاء للأسد والرافض له- باتوا يستخدمون في الفترة الأخيرة هذه "المعضلة" كأداة للمساومة من أجل تحصيل أكبر قدر ممكن من المكاسب؛ ولعل تباين التصريحات الصادرة من كل دولة معنية تجاه هذه القضية يدخل ضمن هذا السياق؛ فهذه الدول غير معنية بمطالب الثورة مثلما أنها غير معنية بمصير بشار، بل يتركز جهدها في الوقت الحالي على تخطي عقدة بشار بهدف التوصل إلى توافقات لاقتسام مناطق النفوذ وتقسيم ثروات البلاد وعقود إعادة الإعمار.

لذلك، ومن أجل تسليط الضوء على ما يطلق عليه "عقدة بشار الأسد" أو "معضلة بشار" باعتبارها السبب الأساسي في احتباس الدبلوماسية الدولية، نظم مركز الحوار السوري بالتعاون مع المرصد الاستراتيجي، ندوة حوارية بعنوان: "عقدة بشار الأسد": التطورات الراهنة وأثرها في زيادة فرص انهيار النظام"، وذلك في استنبول يوم الاثنين 15 ذي القعدة 1438هـ، والموافق لـ 7 آب - أغسطس 2017م.

هدفت الندوة إلى مناقشة السيناريوهات المتاحة لتعامل قوى الثورة والمعارضة معها من جهة توظيف التحولات الدولية ومواكبتها، ونقل هذه المعضلة من المداولات الدولية إلى الساحة المحلية من خلال تبني أجندة تحرر وطنية، بما يحقق للثورة أحد أهم أهدافها في إزاحة رأس النظام المجرم عن الحكم.

تضمنت الندوة جلستين، حيث بدأت كل جلسة بعرض من الخبير الاستراتيجي، تلاه فتح باب المداخلات للمشاركين، ثم تعقيب نهائي من صاحب الورقة.

يأتي هذا التقرير ليضع القارئ الكريم في أجواء الندوة والنقاشات التي دارت فيها، وإيضاح السياق العام الذي أقيمت فيه الفعالية من خلال توضيح الأسباب التي دفعت إليها، وبيان أهميتها، والهدف منها.

[1] لا يمنع هذا الموقف الروسي الثابت تجاه بقاء الأسد في السلطة، من صدور بعض التصريحات الروسية عن عدم تمسكهم به، والتي كانت تفسر في وقتها بأنها من باب المناورة السياسية.

أُعد هذا التقرير الموضوعي من خلال اتباع قاعدة "تشاتام هاوس"[2]، ومن دون التقيد بالترتيب الزمني للعرض والمداخلات، حيث استخدم التقسيم الموضوعي بقصد ترتيب الأفكار بطريقة سلسة وموضوعية تساعد القارئ -قدر المستطاع- على فهم المضمون.

يتضمن التقرير ثلاثة محاور: يتضمن المحور الأول عرضاً لورقة تقدير الموقف التي أعدها المرصد الاستراتيجي، في حين خصصنا المحور الثاني، للمداخلات والتعليقات التي قدمها السادة المشاركون في الندوة الحوارية، في حين أفردنا المحور الثالث لتعقيب الخبير الاستراتيجي على المداخلات.

المحور الأول- عرض ورقة تقدير الموقف

عرضت ورقة تقدير الموقف التي قدمها الخبير الاستراتيجي من "المرصد الاستراتيجي" بعنوان: "المداولات الدولية لتخطي "عقدة بشار الأسد" ومخاطر غياب مشروع التحول الوطني"[3]. حيث بدأت الورقة بمقدمة توضح أهمية الموضوع خصوصاً في ظل الحديث عن وصول المشهد السوري إلى "مرحلة الحسم"، بعد إبرام القوى الفاعلة اتفاقات لاقتسام مناطق النفوذ في سوريا تحت مظلتي: إنشاء مناطق "خفض التوتر"، وملء الفراغ الناتج عن السقوط المرتقب لتنظيم "داعش". وما رافق ذلك من تساؤلات ملحة حول النقطة المركزية في معادلة الصراع السوري، والمتمثلة في "عقدة بشار الأسد".

ثم عالجت الورقة "عقدة الأسد" من محاورها: الجيوسياسية، والدبلوماسية، والعسكرية، لتستقصي أبعاد المعضلة من محاورها الجغرافية والمجتمعية ونطاقها الزمني ومنظوماتها الإدارية والأمنية والعسكرية. إضافة إلى أنها تدرس المحاولات التي بُذلت في الأشهر الماضية لتخطي العقدة من خلال تأهيل النظام ومد يد التعاون له، والتي باءت جميعها بالفشل، وذلك بالتزامن مع التدهور المتسارع للنظام في دوائره السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية، وما نتج عن ذلك من ركون القوى الفاعلة إلى تبني مقاربة جديدة تعمل على تخطي المعطيات التقليدية والبحث عن آليات لمعالجة الأزمة من خلال البحث عن توافقات خارج منظومة الصراع بين السلطة والمعارضة.

كذلك، عمدت الورقة في جزئها الأخير إلى تقصي سبل التعامل مع مداولات التقسيم التي تغلب مصالح القوى الفاعلة، من خلال اقتراح تبني برنامج تحول وطني خارج أوعية الدبلوماسية المتعثرة في جنيف وأستانة.

أولاً- الأبعاد الجيوسياسية لمعادلة الحكم في دمشق:

تحدثت الورقة في قسمها الأول عن الأبعاد الجيوسياسية لمعادلة الحكم في دمشق، والتي تقوم على جملة من المكونات الأساسية، أبرزها: النطاقين المكاني والزمني والهوية الوطنية، إضافة إلى المنظومة المجتمعية ونظم الإدارة والحكم، فضلاً عن منظومات الأمن الإقليمي والدولي. مبيناً ضرورة التعامل مع مسألة "عقدة الأسد" من منظورها الجيوسياسي الشامل، وليس من خلال الاقتصار على محاولة تحديد مصير رأس النظام فحسب.

[2] يقصد بقاعدة "تشاتام هاوس" بأنه: «حينما يعقد اجتماع أو جزء منه في إطار قاعدة تشاتام هاوس، فإن المشاركين يكونوا احراراً في استخدام المعلومات التي يحصلون عليها، لكن من دون كشف هوية المتحدث أو انتماءه أو أي شخص آخر، ودفعاً للقارئ للتركيز على سياق الحوار ومضمونه بغض النظر عن أشخاصه.

للتوسع حول هذه القاعدة، ينظر: قاعدة تشاتام هاوس، ويكيبيديا.

[3] لتحميل الورقة: يرجى زيارة موقع مركز الحوار السوري، الرابط: http://www.sydialogue.org/files/Almodawlat.pdf.

وهنا، أشار الخبير إلى وجوب خروج قوى الثورة من البوتقة التقليدية المرتكزة على القرارات الأممية، والانتقال بدلاً من ذلك إلى ساحة التأثير العملي، من خلال تبني خطة تحول وطني تقدم بدائل ناجعة للنظام الذي ثارت عليه، مؤكداً على أن المعضلة الفعلية في "عقدة بشار" تتمثل في تشرذم المعارضة وفشلها في تشكيل خطاب وطني يعالج علاقة المنظومة البديلة بالمكونات المجتمعية والمنظومات الثقافية وعلاقة المركز بالأقاليم.

ثانياً- محاولات تجاوز "عقدة بشار الأسد" عبر إعادة تأهيل النظام:

مهدت الورقة في بداية القسم الثاني بالأسباب التي دفعت الدول للتراخي إزاء الجرائم التي ارتكبها نظام الأسد، والتي من أهمها: القلق من الفوضى التي يمكن أن تنشأ جراء سقوط النظام في دمشق والمدن الرئيسة السورية، وعدم توفر بدائل سياسية وعسكرية ناضجة يمكن الاعتماد عليها لاستعادة الأمن في حال وقوع فراغ مفاجئ في السلطة، إضافة لعدم إمكانية البدء بعملية سياسية تلزم القادة الأمنيين والعسكريين بالتنحي الطوعي، فضلاً عن الخوف من تولي الإسلاميين السلطة في حال انهيار النظام، الأمر الذي تعتبره بعض القوى الإقليمية كارثة أكبر من بشار ونظامه.

استعرضت الورقة بعد ذلك الجهود الدولية لإعادة تأهيل النظام، والتي قامت على أمرين اثنين:

الأول: تراخي المواقف الدولية إزاء مسألة رحيل الأسد؛ حيث شهد مطلع عام 2017 محاولات حثيثة من قبل الدول الغربية لتجاوز عقدة بشار الأسد من خلال اتباع استراتيجية تتضمن التغاضي عن انتهاكات النظام وتجنيبه تبعات المحاسبة القانونية على الجرائم التي ارتكبها، وذلك بهدف استقطاب تعاون الروس ودفعهم للقبول بحلول وسطى لحلحلة مغاليق الأزمة السورية المستعصية.

الثاني: القيام بمحاولات لإعادة تأهيل النظام؛ سواء من الناحية العسكرية عبر إعادة التواصل مع أجهزته الاستخبارية، وتفعيل التعاون العسكري مع قواته في أكثر من موقع، أو من الناحية السياسية عبر السعي لاستعادة شرعيته من خلال عدة محاولات منها إعادته إلى جامعة الدول العربية.

ثالثاً- فشل جهود التأهيل نتيجة إخفاقات النظام واستمرار تدهوره:

أكد القسم الثالث من الورقة على فشل المحاولات الدولية لإعادة تأهيل النظام؛ بسبب تآكل النظام وتلاشي سلطته على أكثر من صعيد.

فعلى الصعيد العسكري، كان الروس أكثر الجهات إدراكاً لتدهور حالة النظام العسكرية، حيث أكدت تقارير عسكرية روسية فشل النظام في جميع العمليات التي خاضها منفرداً، حيث تكبد الحرس الجمهوري والفرقة الرابعة وجنود المخابرات الجوية خسائر فادحة في المواجهات التي وقعت بجوبر وكراجات العباسيين (مارس 2017)، ودفعت حالة الذعر والارتباك التي أصابت قوات النظام، بقوات "حزب الله" و"لواء أبو الفضل العباس" لإرسال تعزيزات للمنطقة وتحصينها، وتكرر المشهد نفسه في فشل قوات النظام في صد هجوم المعارضة بريف حماة.

على الصعيد الأمني، بات النظام أكثر ارتهاناً لحلفائه الروس والإيرانيين. فعلى سبيل المثال، أثار استنجاد عناصر "فرع الأمن الجنائي" التابع للنظام في مدينة طرطوس بالضباط الروس في قاعدة "حميميم" (16 أبريل 2017) وتوسلهم للتدخل بشكل سريع لضبط حالة الفلتان الأمني وفوضى انتشار السلاح عاصفة من التكهنات في الكرملين، حيث وردت تقارير بقيام نحو

مائتي عنصر من ميليشيا "قوات النمر" بمهاجمة الفرع الأمني بطرطوس واستخدام كميات من الأسلحة الثقيلة بشكل غير منضبط.

ولم يختلف الأمر على الصعيد الاقتصادي، فمثلاً قدر البند الدولي في شهر يوليو الماضي إجمالي خسائر الاقتصاد السوري بنحو 226 مليار دولار، جراء استمرار الحرب في البلاد منذ أكثر من ست سنوات، مما تسببت بخسائر بشرية فادحة ودماراً هائلاً في البنية التحتية.

كل ذلك كان له الأثر الواضح في ضعف حاضنة النظام الشعبية، فقد شهدت المناطق الخاضعة للنظام منذ شهر مايو الماضي حالة غير مسبوقة من الفوضى والانفلات الأمني والانتهاكات التي ترتكبها الميلشيات التابعة للنظام في المناطق التابعة له، وخاصة في دمشق حيث كشفت وزارة الداخلية عن إلقاء القبض على حوالي 900 شخص من مرتكبي جرائم الدعارة ومروجي ومتعاطي المواد المخدرة في حي جرمانا وحده على تخوم العاصمة دمشق.

رابعاً- محاولات تخطي "عقدة بشار الأسد" عبر اقتسام مناطق النفوذ:

تناولت الورقة في القسم الرابع سعي الدول الفاعلة إلى تجاوز "عقدة بشار الأسد عبر الانتقال فوراً للحديث عن توزيع مناطق النفوذ فيما بينها سواء عبر الصفقات والاتفاقات، أو عبر تكريس حالة الأمر الواقع من خلال إنشاء قواعد عسكرية في الأراضي السورية.

ففي الحالة الأولى (توزيع مناطق النفوذ بين الدول عبر الصفقات والاتفاقات)، أشار الخبير إلى عدة توافقات وصفقات منها التوافقات الأمريكية- الروسية التي أسفرت في ملامحها الأولية عن تأسيس فيدرالية هشة ضمن اتفاق محاصصة دولية واقتسام لمشاريع "إعادة إعمار سوريا"، تشمل:

- إنشاء منطقة "خفض توتر" في إدلب ومحيطها بنفوذ عسكري روسي-تركي.
- سيطرة إيران على المحافظات الوسطى.
- إنشاء إقليم حكم ذاتي للأكراد في القامشلي وبعض مناطق الرقة.
- بقاء درعا إقليماً جنوبياً مستقلا بصورة تحافظ على المصالح الأردنية وبوجود عسكري "أمريكي ودولي".

أما في الحالة الثانية (توزيع مناطق النفوذ بين الدول عبر إنشاء قواعد عسكرية في الأراضي السورية)، فقد وضحت الورقة قيام الدول (الولايات المتحدة، روسيا، إيران) بمد نفوذها وتكريسه من خلال القواعد العسكرية التي انتشرت على كامل الجغرافية السورية.

خامساً- نحو استراتيجية وطنية لإسقاط النظام:

ختم الخبير عرضه بالحديث مفصلاً عن التوصيات التي خرجت بها الورقة، حيث أشار إلى ضرورة إدراك قوى المعارضة ضعف القنوات الدبلوماسية في تحقيق المطالب الشعبية، فقد كان واضحاً منذ البداية أنها تسير في طريق مسدود، وأن بشار الأسد لن يقبل بتطبيق القرارات والبيانات الأممية التي ستؤول الى فقدانه الشرعية، ولن يقبل بالتنحي طواعية بعد أن فشلت جهود إزاحته بالقوة، فضلاً عن رفضه الخضوع للمحاسبة على جرائمه ضمن مفاهيم العدالة الانتقالية التي نادت بها القرارات الأممية ذات الصلة.

وبالتالي، بات من الضروري سعي قوى الثورة والمعارضة لوضع خطة رديفة تهدف إلى إكساب مؤسسات المعارضة صفة الشرعية وذلك عبر حزمة من الإجراءات منها: تأسيس شرعية شعبية تقوم على مفهوم التمثيل، وممارسة السيادة على المناطق المحررة في الداخل السوري عبر شرعية التمثيل الشعبي والعمل على اتخاذ إجراءات أحادية بدعم إقليمي. إضافة إلى السعي لتحقيق أكبر قدر من الاعتراف من قبل المنظمات الإقليمية والهيئات الدولية والأممية بالدور الأمني والوظيفي الذي تقوم به سلطة المعارضة، وبسيادتها في المناطق المحررة.

كل ذلك بالتزامن مع بذل جهود لإسقاط شرعية النظام ومؤسساته من خلال ثلاث منصات: إعلامية، تطلق حملات إعلامية ودبلوماسية لنزع شرعية النظام وتفعيلها قانونياً وإجرائياً. وقانونية، من خلال رفع قضايا في المحاكم الدولية لإسقاط شرعية النظام على الصعد الأممية والإقليمية والدولية. وحقوقية، تفعّل ملفات انتهاكات حقوق الإنسان وإنشاء محاكم دولية للنظام ورموزه.

ثم أشارت الورقة إلى ملامح استراتيجية وطنية تنقل مصير بشار الأسد من طاولة المفاوضات إلى خطة مبادرة ميدانية، تتضمن سلسلة من الإجراءات والأدوات أهمها:

1- تبني استراتيجية ميدانية جديدة تهدف إلى استعادة مركزية دمشق: بحيث تتحول السياسة العسكرية من حماية المدن المحررة إلى تحويل زخم العمليات في المناطق الآمنة للنظام وسحب المبادرة منه في ادعاء احتكار دمشق والمدن الرئيسة[4].
2- توجيه الجهود السياسية والإعلامية لمخاطبة السوريين في المناطق التابعة للنظام، وتقديم التطمينات للمجموعات السكانية القلقة من مظاهر الانفلات الأمني الناتج عن ضعف النظام.
3- إنشاء غرفة عمليات وبنك أهداف مشترك: بين القوى الميدانية الفاعلة مهمتها تحديد الأهداف التي يتوجب ضربها في المناطق الآمنة للنظام بهدف إضعاف سيطرته عليها.
4- تبني إستراتيجية "الحرب الصامتة" عبر استهداف البؤر الحساسة والمواقع المفصلية للنظام لإفشال محاولات التحشيد والتعبئة التي يقوم بها.
5- رفد القوى السياسية بالمبادرات التي يمكن أن تحسن من أدائها التفاوضي، من خلال المزج ما بين العمليات الصامتة والسياسة المعلنة.
6- إقامة علاقة تعاون مع القوى الحليفة تتضمن الحصول على المعلومات ومشاركة بنك الأهداف، وتنفيذ العمليات المشتركة وضرب الأهداف الكفيلة بمنع النظام من استهداف أمن دول الجوار.

[4] مع ضرورة الالتزام بقواعد القانون الدولي الإنساني التي تنص على تحييد المدنيين والأهداف المدنية عن العمليات العسكرية، وهذا الأمر يفترض مراعاته في التوصيات القادمة (3-4) المتعلقة باستعادة زخم العمليات العسكرية.

المحور الثاني- مداخلات المشاركين وتعليقاتهم

يمكن تصنيف مداخلات المشاركين ضمن ثلاثة عناوين رئيسة: الأول، يتحدث عن توصيف "معضلة بشار الأسد" بكافة أبعادها، والثاني، يناقش أسباب تحول هذه القضية إلى معضلة، والثالث، يبحث في الحلول المناسبة للتعاطي معها وعلاجها.

أولاً- توصيف "معضلة" بشار الأسد:

طرح الحضور وجهات نظر متعددة في توصيف "معضلة بشار الأسد"؛ فالبعض رآها تعبيراً عن معضلة أكبر، هي معضلة "النظام الأمني والعسكري"، والبعض ذهب إلى أنها جزء من معضلة إقليمية، في حين ألمح آخرون إلى أنها معضلة "وظيفية"، تتعلق بوظيفة بشار الأسد ودوره.

"وظيفة" بشار الأسد:

أكد أحد قادة فصائل الجيش الحر أن "معضلة بشار الأسد" وظيفية؛ حيث أن له وظيفة محددة جعلت مختلف الدول الفاعلة تتفق على بقاءه، فلولا وجود الأسد لما دُمرت البنية المجتمعية في سوريا، ولما تدخل حزب الله، ولما وُجدت القواعد العسكرية الأمريكية ...إلخ. فبقاء الأسد مرتبط بتحقيق الدور المرسوم له.

وتأكيداً لهذه النقطة، أشار رئيس مكتب إعلامي لإحدى القوى السياسية، إلى الدور الوظيفي لبشار الأسد، ومساهمته في بقاءه بالسلطة. حيث أورد مثالين اثنين على ذلك: الأول، رسالة إيرانية لقوى الثورة في بداية الثورة، أن إذا سمحتم لنا بوجود شربان من طهران إلى بيروت، يمكن لنا التخلي عن الأسد، والثاني: رسالة إسرائيلية للمعارضة عبر الروس، أن أمامكم أحد خيارين: إما تقسيم سوريا مع بقاء الأسد ليحكم جزءاً منها، وإما رحيله مقابل التنازل عن الجولان. وفي الحالتين، فإن الذي أسهم في بقاء بشار الأسد في السلطة هو دوره الوظيفي، والذي إن وُجد البديل الذي يقوم به –بغض النظر عن مشروعيته وصوابيته-، يمكن للدول التخلي عنه.

هل "عقدة الأسد" محلية أم جزء من "معضلة دولية؟:

تساءل أمين عام لإحدى القوى السياسية: هل "معضلة الأسد" محلية أم جزء من "معضلة أكبر إقليمية أو دولية"؟ حيث أشار إلى البعد الثاني، مبيناً أن الدول الفاعلة والمؤثرة لم تتفق حتى الآن على شكل الحكم الجديد لدول ما بعد الربيع العربي، والذي يفترض أن يحل محل الحكومات والجمهوريات الامنية الاستبدادية الساقطة، بدليل أنه حتى الآن لم نشهد استقراراً لشكل نظام الحكم في الدول التي شهدت ثورات الربيع العربي سوى في تونس التي شكلت استثناء وليس قاعدة يمكن القياس عليها.

في السياق ذاته، بيّنّ أحد الباحثين المهتمين بالشأن السوري، إلى أن "محورية دمشق" ذات البعد المكاني، والتي استطاع النظام التحكم بها، تنسحب على البعد الهيكلي والبنيوي من جهة وجود نظام عسكري أمني شمولي، حيث أن هذين البعدين ينطبقان ليس على دمشق فحسب، بل على بعض العواصم العربية الأساسية كالقاهرة وبغداد، والتي تشير جميعها إلى الجمهوريات العسكرية الاستبدادية التي سادت المنطقة عقب التحرر من الاحتلال الغربي، الأمر الذي يثقل كاهل أي بديل سيحل في أي من هذه الأمكنة "المحاور"؛ لأن الأمر ليس متعلقاً بعاصمة أو محور واحد، بل بمنظومة كاملة.

البعد الأمني والعسكري في "معضلة الأسد":

أشار مدير مكتب سياسي لأحد الفصائل العسكرية إلى أن السبب الرئيس في تمسك الدول ببشار الأسد هو دوره في ضبط الأمن، وأن غياب الأسد سيسبب مشكلة أمنية كبيرة للدول.

كذلك أكد رئيس مكتب إعلامي لإحدى القوى السياسية، أن جوهر "المعضلة" ليس الأسد كشخص، وإنما في منظومته الأمنية والعسكرية التي يعد بشار الأسد أحد أجزائها، والتي يفترض التركيز عليها ككل، ووافقه في ذلك أحد قادة القوى السياسية.

مكونات "معضلة الأسد":

أشار باحث في أحد مراكز الدراسات السورية إلى استناد الأسد لثلاثة أمور تميزه عن المعارضة، وتعزز من بقائه "بشكل وظيفي" بالنسبة لبعض القوى الدولية والإقليمية، خاصة التي تطمح إلى انتقال سياسي "يحافظ على بقايا بنى الدولة ولا يؤدي إلى سقوطها وما قد ينتج عنه من إشكاليات قد تتجاوز الحدود السورية كما حدث في العراق"، وهي:

1- **السيطرة على المركز:** سواء العاصمة أو بعض المدن الرئيسية، وما قد يمثله ذلك من أهمية (سياسية، إدارية، أمنية) تتقاطع مع مصالح بعض منظومات الأمن الإقليمي والدولي.
2- **بقايا الأجهزة الأمنية والعسكرية:** فعلى الرغم من ضعضعة الأجهزة الأمنية والعسكرية التابعة للنظام خلال السنوات السبع الماضية وتحولها بشكل أو بآخر إلى صيغة مليشياوية محلية تخضع لمنسق عام (بشار الأسد)؛ إلا أن بقايا تلك الأجهزة بصيغتها المليشياوية قد تؤدي من وجهة نظر بعض القوى الدولية والإقليمية، إلى فوضى عارمة في حال الإطاحة بمنسقها العام، ما قد يدفعها إلى التمترس في مناطقها وتسببها بفوضى عارمة قد تؤدي إلى نتائج كارثية، خاصة وأن بعض تلك المليشيات تنتمي إلى أقليات طائفية. وعليه فإن وجهة نظر بعض القوى الدولية والإقليمية باتت ترتبط بوجود ناظم عام لحركة تلك المليشيات خلال أي مرحلة انتقالية، إلى حين إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية والعسكرية.
3- **مجموعات التكنوقراط:** لدى النظام مجموعات كبيرة من الموظفين والتكنوقراط المتمرسين في إدارة مؤسسات الدولة، في حين تفتقد المعارضة لتلك المجموعات، مقابل عدم قدرتها على بناء مؤسسات حقيقية خلال سبع سنوات واستقطاب كوادر التكنوقراط المنشقة وتنظيمها، إضافة إلى أن غالبية شخصيات المعارضة الرسمية وقياداتها تتحدر من خلفيات ثقافية ومؤسسات المجتمع المدني (كتاب، صحفيين، أكاديميين، ناشطين، الخ..) والتي تعد أقل خبرة إن لم نقل منعدمة الخبرة في إدارة مؤسسات الدولة.

وتابع الباحث: بأن تفاعل هذه العوامل الذاتية لنظام الأسد إلى جانب الدعم الذي يتلقاه إقليمياً ودولياً (روسيا وإيران)، مقابل ضعف البديل الذي حاولت المعارضة تشكيله وتراخي حلفائها في مساعدتها على ذلك، إضافة إلى حالة الإرهاب التي مثلها تنظيم الدولة وبعض مشتقاته في المنطقة، والتي ساهمت بإعادة ترتيب أولويات المعادلة السورية من رحيل الأسد إلى مكافحة "الإرهاب". مجمل هذه الأسباب مهدت لظهور آراء وأصوات إقليمية ودولية تؤيد "بقاء الأسد بشكل مؤقت في المرحلة الانتقالية وفق دور وظيفي"؛ أي أنه يؤدي وظيفة معينة تضمن مرحلة انتقالية خسائرها أقل من تلك التي تكون بدونه.

تجاوز "معضلة الأسد" غير متصور:

أكد أحد الباحثين المهتمين بالشأن السوري أن الحلول الدولية المطروحة لتجاوز "عقدة" بشار الأسد من جهة إبقاءه أثناء المرحلة الانتقالية فقط ورحيله بعدها بما يحقق انتقالاً سياسياً حقيقياً، أمر غير متصور وغير منطقي. فالجميع يعرف بنية النظام الأمنية العسكرية الطائفية التي يمثل فيها بشار حجر الزاوية، وبالتالي لا يمكن التخلص من النظام إلا برحيله، وبقاءه يعني بقاء النظام واستحالة الانتقال السياسي. هذا من جهة. ومن جهة ثانية، إذا كانت الدول لم تستطع إزاحة بشار الأسد في أضعف حالاته، فكيف ستستطيع إجباره على الرحيل بعد أن يقوى موقفه ويسترد "شرعيته"!!

مخاطر "معضلة الأسد":

بيّن عضو ائتلاف وطني وعضو في هيئة المفاوضات العليا ضرورة التأكيد على رحيل بشار الأسد عن السلطة من أجل تقديم ولو إشارة بسيطة، للشعب بأن هنالك انتقال سياسي حقيقي، وبأن هنالك باباً جديداً فُتح لسوريا، وإلا فإن ثمة مخاطر مترتبة على بقاءه في السلطة: أولها، تعذر جمع السلاح المنتشر في كل بيوت سوريا، في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام وتلك الثائرة عليه، وثانيها، بقاء سوريا تحت الوصاية الإيرانية التي يرتبط النظام بها بعلاقة وجودية لا تقبل الانفكاك، وثالثها، استحالة تحقيق العدالة والمصالحة الوطنية، وبالتالي استمرار الصراع إلى مالا نهاية، ورابعها، تعذر إعادة علاقات سوريا مع محيطها الإقليمي.

ثانياً- أسباب "معضلة" بشار الأسد:

ركز قسم من المشاركين على إيضاح الأسباب التي جعلت من بشار الأسد "معضلة"، فالبعض أشار إلى الأسباب الذاتية المتعلقة بالوضع المتردي لقوى الثورة والمعارضة من جهة تشرذم القوى العسكرية والسياسية والصراعات الداخلية، في حين تحدث البعض عن الأسباب الخارجية، والتي من أهمها تردد ما أطلق عليه "أصدقاء الشعب السوري"، ووجود تحديات إقليمية ودولية أمام منح الشرعية لقوى الثورة والمعارضة.

تردي وضع قوى الثورة سبب رئيس لـ "معضلة بشار الأسد" (الأسباب الداخلية):

كان هنالك شبه اتفاق بين جميع الحاضرين على أن ("معضلة بشار الأسد" وبقاءه في المرحلة الانتقالية واقع صنعته قوى الثورة بأيديها) بحسب تعبير باحث في أحد مراكز الدراسات،

حيث تساءل عضو في المجلس الوطني الكوردي عن كيفية انتصار ثورة في ظل تشرذم الفصائل العسكرية وصراعاتها الداخلية، خصوصاً أن أعدادها قد تصل إلى /1000/ فصيل!

كما أكد رئيس سابق للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية نجاح النظام والدول الداعمة له في هندسة المعارضة سواءً عسكرياً أو سياسياً، وزجها في المكان الذي يريده. ففي الساحة العسكرية نشهد الهدن والمصالحات التي تجري مع النظام، وبموازاتها نعايش مصادمات بين قوى الثورة، والمثير للاستغراب أن تنجح مصالحة أو هدنة بين فصيل ما والنظام، بينما تفشل بين فصيل وآخر، بل قد تتطور الأمور بين الأخيرين إلى معارك قوية، وتبادل السجن والتعذيب لعناصرهما. والأمر ذاته ينطبق على الواقع السياسي، حيث ما نزال نشهد المغالبة المستمرة بين العسكري والسياسي من دون الوصول إلى حل لهذا الواقع الذي أمسى أحد عقد الثورة والمعارضة.

وفي السياق ذاته، اعتبر مستشار لفصائل الثورة أن المشكلة الأساسية هي ضعف قوى الثورة الداخلي الناتج عن تعدد الفصائل ومنصات المعارضة التي غرقت في خصوماتها البينية وصراعاتها الداخلية، الأمر الذي أفقدها التأثير والفاعلية والإنتاجية لحساب مشاريع أخرى امتلكت عوامل التوحد والقوة كمشاريع "الجولاني" وقوات سوريا الديمقراطية.

على الرغم من الاتفاق بين غالبية المشاركين على أن قوى الثورة تتحمل مسؤولية "معضلة بشار الأسد"، وقع الخلاف بين الحاضرين على الجهات التي تتحمل الجزء الأكبر من هذه المسؤولية. فتح عضو في المجلس الوطني الكردي الباب حول هذا الموضوع، مؤكداً أن القوى الإسلامية تتحمل جزءاً من المسؤولية؛ فقد أصابتهم نشوة النصر وبأن المرحلة القادمة ستكون من نصيبهم، محققين ما أراده بشار من جهة صبغ الثورة بصبغة "إسلامية سنية" ونفي صفة الشعبية عنها، الأمر الذي خدمه دولياً ولم يخدم الثورة، خصوصاً وأن خطابها الإعلامي صبّ في هذا الاتجاه، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، لم تقدم التيارات الإسلامية نموذجاً يحتذى في الإدارة والحكم في المناطق التي حرروها، كما هو الأمر في ريف دمشق وإدلب.

لتأتي الإجابة من رئيس مكتب إعلامي لإحدى القوى السياسية، إضافة إلى رئيس مكتب سياسي لأحد الفصائل، بأن تحميل المسؤولية الكبرى "للفصائل الإسلامية" أمر غير دقيق، فالجميع ساهم فيما وصلت إليه الأمور، ومن الضروري بأن تكون لدينا الجرأة للاعتراف بذلك، و"الفصائل الإسلامية" هي انعكاس لواقع حقيقي يعيشه السوريون. أيده في ذلك نائب قائد عام لأحد الفصائل، موضحاً أن التفرق والتنازع لم تكن حالة خاصة بـ"الفصائل الإسلامية"، بل صبغت مختلف مؤسسات الثورة والمعارضة بمختلف تخصصاتها كالجيش الحر والمؤسسات السياسية والإعلامية ..إلخ.

اعترض أحد مستشاري الجيش الحر والفصائل العسكرية على ذلك، مبيناً أن "الفصائل الإسلامية" كانت السبب المباشر للحالة التي وصلت إليها الثورة؛ لأنها أول من شرّعّ سياسة التخوين والمزاودات والتصنيف، كما أنها ساهمت في بروز "النصرة وداعش". غير أن باحثاً متخصصاً في الشأن السوري على الرغم من موافقته على ما ذكره أصحاب الرأي الأول من جهة تحميل جميع قوى الثورة مسؤولية ما وصلنا إليه، أوضح أن "الفصائل الإسلامية" تتحمل الجزء الأكبر من المسؤولية، لأن أخطاءها أكبر، وكان تأثيرها مضاعفاً على مسار الثورة.

السياسات الإقليمية والدولية كأحد أسباب "معضلة بشار الأسد" (الأسباب الخارجية):

أشار أحد الباحثين المهتمين بالشأن السوري إلى الدور الكبير الذي تلعبه التحديات الإقليمية والدولية في قضية تثبيت شرعية النظام، وعدم مساعدة قوى الثورة في إيجاد بديل للنظام. صحيح أن المشاكل الداخلية التي تعاني منها الثورة ومؤسساتها وقواها لها دور في ذلك، ولكن لا يمكن إغفال دور السياسات الإقليمية والدولية في هذا الصدد، خصوصاً عندما نقارن بين حال الثورة السورية وحال بعض الثورات السابقة كالثورة الجزائرية أو الفيتنامية من جهة وجود ظهير إقليمي ودولي ساعد في منح الشرعية.

وفي هذا السياق، أكد أحد أعضاء الائتلاف ورئيس وفد جنيف للمفاوضات، أن أحد الأسباب الرئيسة في تحول موضوع بشار الأسد إلى "معضلة" هو "أصدقاء الشعب السوري" ووجود "فيتو أمريكي" على انتصار الثورة السورية أو حتى تحقيق توازن عسكري وسياسي لصالحها. فخلال سبع سنوات لم تنكسر إرادة الشعب ولم تتوقف تضحياته، ولكن الذي تهاون ولم يقم بواجبه تجاه هذا الشعب هو ما أُطلق عليه "أصدقاؤه". فمثلاً بيان جنيف الذي كان مختلفاً عليه من اللحظة الأولى، لم تدافع الولايات المتحدة عن وجهة نظرها بخصوص تحقيق انتقال سياسي ورحيل بشار الأسد، بل على العكس فتحت الباب واسعاً أمام التدخل الإيراني والروسي والذي لم يتوقف حتى هذه اللحظة، ثم وصلنا إلى واقع أن الروس

والإيرانيين ثبتوا بشار الأسد، فيما كان جلّ ما لدى "أصدقاء الشعب السوري" تقديم نصائح بضرورة "المرونة والتعاون" مع الجهود السياسية.

كما أشار رئيس سابق للائتلاف الوطني أن محور الثورة المضادة في المنطقة بدأ يدعم "المقاربة الروسية للحل في سوريا"، وأنه لم يعد هناك أصدقاء من مجموعة الـ 120 أو 11 للشعب السوري، كما نجد فيهم –أي الأصدقاء- وحتى الأشقاء الهشاشة في بنيتهم والتشرذم في مؤسساتهم من جهة تعاطيهم مع الثورة السورية.

وقد اتفق المشاركان السابقان إلى أن النتيجة المتوقعة لهذه الهشاشة في موقف "أصدقاء الشعب السوري"، هي تطبيق المقاربة الروسية للحل في سوريا، والتي بالتأكيد ستصب في مصلحة النظام.

ثالثاً- معالجة "معضلة بشار الأسد":

ركز القسم الأكبر من المداخلات على تقديم بعض المقترحات التي يمكن أن تساهم في حلّ هذه المعضلة

أدوات ووسائل عامة للتعامل مع "معضلة الأسد":

قُدّمت أكثر من مداخلة في سياق التأكيد على بعض الأدوات والوسائل العامة التي يفترض بقوى الثورة التركيز عليها والأخذ بها، ليس في سياق معالجة "معضلة الأسد فحسب"، بل في سياق تقوية بنيان الثورة الداخلي بصورة عامة.

بيّن رئيس سابق للائتلاف الوطني ضرورة السعي نحو إنشاء الهوية الجامعة التي تغذي الهويات التحتية على اختلاف مناطقها أيديولوجياتها وانتماءاتها الدينية، أيده في ذلك رئيس مكتب إعلامي لإحدى القوى السياسية الذي أشار إلى حاجة سوريا إلى مشروع وطني واضح يتضمن خارطة طريق تزيل الغموض الذي يكتنف الكثير من الأمور، كقضايا الأقليات[5] والتفاهمات الدولية ..إلخ. ولعل هذا ما عبّر عنه عضو في المجلس الوطني الكوردي، والذي أشار إلى أن القضايا المتعلقة بهوية الدولة وشكلها تمثل "الأسئلة الصعبة" التي يتحاشى الكثيرون الإجابة عليها بسبب الخلاف حولها بين مكونات الشعب السوري، والتي لابد من الإجابة عليها عاجلاً أو آجلاً عبر مشروع وطني جامع يلبي طموحات الشعب السوري في الحرية والكرامة، يمكن الوصول له عبر الحوار. ووافقهم على ذلك مدير منظمة مجتمع مدني، حيث أبدى اعتراضه على الاستمرار بعقلية اللقاءات والتشاورات من دون التوافق والتوجه إلى حوار وطني كامل تنتج عنه رؤية تمثل الشعب السوري، ويمكن التوجه بها إلى الدول. وفي السياق ذاته، تساءل أحد الأكاديميين السوريين وأمين عام إحدى منظمات المجتمع المدني عن إمكانية عقد اجتماعات تناقش فيها القضايا بموضوعية ووطنية بعيداً عن الأجندة الضيقة، ويمكن من خلالها الاعتراف بحالة الاختلاف القائمة مع التركيز على الموضوع محل البحث بعيداً عن كل ما يشوش عليه. فمن وجهة نظره إذا استطاعت النخب تحقيق ذلك، يمكن تحقيق شيء في مجال الموضوع المطروح[6].

[5] علق الخبير على موضوع الأقليات موضحاً أن الشعوب الشرقية بطبيعتها تعددية متنوعة، وبالتالي لا ينطبق عليها مفهوم "الأقلية"، فإقحام مصطلحات "أكثرية" و"أقلية"، والتي هي أوروبية أساساً في منظومة تعددية عالمية شرقية، سيؤدي إلى نشوء صراعات مجتمعية بين "الأقليات" و"الأغلبية" على أسس إثنية أو دينية. وبالتالي فالأصلح استخدام مصطلحات "المجموعات السكانية" و"إدارة التنوع" التي تُدرس في كثير من المناهج

[6] لقد أشار المشارك إلى موضوع الندوة ذاته "عقدة بشار الأسد": التطورات الراهنة وأثرها في زيادة فرص انهيار النظام"، وتساءل هل يمكن الاعتراف بحالة الاختلاف الموجودة، والتركيز على الموضوع ذاته بعيداً عن كل ما يستفز الأطراف المشاركة من تشويش أو رسائل سلبية؟ من وجهة نظره إذا استطاعت النخب ذلك فمن المؤكد أنها تستطيع تقديم الكثير من الحلول للتعامل مع هذه العقدة، وإلا فالأمر متعذر.

غير أن عضواً في الائتلاف الوطني أبدى استغرابه من حديث البعض عن ضرورة البحث عن هوية سورية أو صنعها، متسائلاً: هل حقيقة لا يوجد شيء يجمع السوريين؟ وإذا كان الأمر كذلك، فلماذا وُجدت خريطة سوريا التي توضع في كل المكاتب؟ ولماذا وُجد هذا العلم الذي يرفعه الثوار في كل الأماكن؟ مؤكداً وجود هوية وطنية حقيقية حاول النظام تغييبها لأجل أن يجعل نفسه البنية الحامية للأقليات، وبالتالي يجب على قوى الثورة إحياءها، معترفاً في الوقت نفسه بتقصيرها في ذلك.

على صعيد آخر، أكد نائب قائد عام لأحد الفصائل العسكرية على ضرورة اتخاذ كافة الوسائل لمنع "لصوص الثورات" الذين زُرعوا في الثورة، والذين أشار لهم الخبير الاستراتيجي أثناء عرضه، من تسلق الثورة وحرف بوصلتها، وذلك من خلال وجود خطة لدى قوى المعارضة والاتفاق على اتخاذ القرارات الاستراتيجية في المرحلة القادمة لقطع الطريق عليهم نحو سعيهم إلى حرمان الشعب السوري من نيل حقوقه التي بذل من أجلها الشيء الكثير.

وأشار رئيس لأحد المعاهد العلمية إلى أهمية اتخاذ الإجراءات المناسبة لمنع فتح "دكاكين سياسية" تحت يافطات الدفاع عن حقوق السوريين والحفاظ على أهداف الثورة و...إلخ، لأن هذا الأمر سيدخلنا في فوضى سياسية، ويشوش على الجهود التي تسعى نحو إيجاد شرعية بديلة عن شرعية النظام.

كما بيّنّ مدير مكتب سياسي لأحد الفصائل ضرورة بناء المواقف والآراء على معلومات صحيحة؛ لأن أحد المشاكل التي عانت منها الثورة هي افتقادها للمعلومة فضلاً عن بناء قراراتها بناء على تصورات وتحليلات غير دقيقة. وضمن هذا السياق أكد رئيس لأحد المعاهد العلمية أهمية سعي الثورة نحو "البناء الإيجابي"، أي التفكير بإيجاد بدائل ومؤسسات منظمة بدل التفكير بعقلية الهدم والفوضى، والتي تحتاج بنظره إلى أساسين هما: معلوماتي، أي الحصول على المعلومة الصحيحة. وفكري؛ أي تعالج هذه المعلومة وتقدم أفكاراً للتحرك بطريقة سليمة.

كذلك أكد رئيس مكتب إعلامي لإحدى القوى السياسية على الحاجة لاستعادة القرار السوري؛ لأن من أبرز الإشكاليات التي عانت منها الثورة سابقاً وما تزال هو افتقادها لقرارها الداخلي تحت ضغط التدخلات الدولية والإقليمية[7]. وفي هذا السياق، أكد أحد الباحثين المتخصصين بالشأن السوري ضرورة التعامل بـ "جذرية ثورية" لأن مظلوميات الأقليات والمناطق والفئات و... إلخ، وما بني عليها من مجاملات سواء كانت للدول أو الأقليات أو الفئات ..إلخ، كانت على حساب القضية وليس لحسابها. فالثورة لديها مبدأ ثابت لا مساومة عليه مهما بلغت التضحيات هو: إسقاط نظام بشار الأسد، وإقامة مشروع تعددي وطني ديمقراطي، وعلى هذا المبدأ يجب أن تتمحور كل المفاوضات والإصلاحات والمراجعات.

أدوات ووسائل خاصة التعامل مع "معضلة بشار الأسد":

في إطار الحديث عن الحلول للتعامل مع هذه المعضلة تحديداً، جاءت بعض المداخلات مفترضة خيار بقاء الأسد في السلطة خلال المرحلة الانتقالية، خاصة إذا تحول ذلك إلى اتجاه دولي وإقليمي ضاغط على المعارضة للقبول بهذه الصيغة، فجاءت المداخلة عبارة عن مجموعة من النصائح للتعامل مع هذا الخيار في حال تم فرضه.

[7] دلل المشارك على فكرته بالدعوة التي وُجهت إلى قوى الثورة والمعارضة لعقد مؤتمر الرياض2، فأكد بأنه إذا لم يكن هنالك ملتقى أو مؤتمر للمعارضة السورية الوطنية قبل عقد هذا المؤتمر، تعلن فيه وثيقة ثورية وطنية جديدة تثبت مبادئ الثورة وأفكارها، فإنها ستذهب إلى مربع جديد تأخذها الدول الفاعلة إليه.

حيث أشار باحث في أحد مراكز الدراسات السورية إلى ضرورة تركيز قوى الثورة والمعارضة السورية في حال فرض الأسد خلال المرحلة الانتقالية، على الملفات التي يمكن أن تتلقى فيها المعارضة دعماً إقليمياً ودولياً والتي قد تخلق من خلالها هوامش مهمة للمناورة السياسية، وتأجيل تلك التي يصعب فيها ذلك، منها على سبيل المثال:

1- تفكيك المليشيات الأجنبية وإخراجها من سوريا وفق جدول زمني محدد؛ حيث يمكن أن يلقى هذا الملف دعماً واسعاً من القوى الدولية والإقليمية وفقاً لتقاطع المصالح (الخليج، تركيا، الأردن)، إضافة إلى دعم بعض القوى الدولية الكبرى الراغبة في تطويق النفوذ الإيراني في سوريا.
2- العودة الآمنة للاجئين إلى مناطقهم، وذلك لضمان حاضنة مستقبلية للمعارضة وإعادة تفعيل التظاهر السلمي، كما أن هذا الملف قد يلقى دعماً من مختلف الدول التي تستضيف لاجئين سوريين، كما يستتبع عدة آليات منها تأمين مناطقهم ومنع التجنيد الإجباري فيها لضمان عودتهم وإعادة الخدمات إلى تلك المناطق.
3- تمكين المجالس المحلية وتوسيع صلاحياتها، وإعادة تفعيل المؤسسات في مناطقها، وعودة الموظفين إلى مؤسساتهم تحت إدارة تلك المجالس، وإعادة تكفل "الدولة" بالكلف التشغيلة لتلك المؤسسات دون السيطرة عليها.
4- إخراج المعتقلين وتبييض السجون.
5- طرح مبادئ فوق دستورية إلى حين إعداد دستور حقيقي في ظروف صحية.
6- المشاركة في إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية والعسكرية في سوريا.
7- توفير رقابة دولية للانتخابات البرلمانية.
8- تحصيل ضمانات بعدم ترشح الأسد لما بعد المرحلة الانتقالية، وهذه النقطة قد تتلقى المعارضة فيها دعماً من بعض القوى الدولية والإقليمية الراغبة بدعم ملف إعادة الإعمار، والذي لا يمكن أن تدعمه في ظل وجود الأسد[8].

ويتابع الباحث أن المعارضة السورية يجب أن تمتلك سيناريوهات لمختلف الطروحات المحتملة، ومن بينها بقاء الأسد في المرحلة الانتقالية، سواء عبر الأخذ بالنصائح السابقة أو خلق بدائل أخرى تؤمن هوامش لتحرك المعارضة وفقاً لأي سيناريو محتمل، وحذر بأنه في حال عدم توفر رؤية جديدة للمعارضة مقابل فرض بشار الأسد واكتفائها بالرفض؛ فإنها قد تواجه أحد سيناريوهين: إما الحسم العسكري الروسي كما حدث في حلب، او إنجاز حل سياسي يتجاوز المعارضة التقليدية، عبر الاعتماد على شخصيات بديلة محسوبة على المعارضة.

على عكس ما ذهب إليه الباحث السابق في مداخلته وتحذيره من تجاوز المعارضة في حال رفضها "بقاء الأسد في المرحلة الانتقالية"، أكد باحث آخر مهتم بالشأن السوري أنه لا إشكال إطلاقاً في خروج المعارضة من الحل السياسي الذي يبقي الأسد ويحقق "انتقالاً سياسياً شكلياً" من خلال حكومة وحدة وطنية أو ما شابه؛ لأن مخاطر القبول بمثل هذا الحل ستكون كبيرة، لعل أهمها استحالة إقناع الفصائل وقواعدها بذلك، الأمر الذي سيدخل قوى الثورة نفسها في صراع داخلي يأكل الأخضر واليابس، إضافة إلى تثبيت شرعية النظام ورأسه. لذلك –والكلام ما يزال للباحث- سيكون من الأفضل

[8] أشار الباحث إلى أن وجهة نظره قائمة على اعتبار أن الأسد بعد المرحلة الانتقالية، سيشكل عبئاً سياسياً كبيراً على المجتمع الدولي وعلى موسكو تحديداً؛ الساعية إلى تحقيق "استقرار وأمن مجتمعي" في سوريا يتناسب وطبيعة دخولها طويل الأمد، والطامح إلى استثمارات الطاقة، والتي تحتاج إلى أمن واستقرار محلي لا يستطيع الأسد ضمانه على المدى البعيد.

توظيف حالة الأمر الواقع الحالية "التقسيم"؛ بمعنى البناء على استراتيجية الهدن مع رفض أي حل سياسي يبقي على بشار الأسد ويثبت شرعيته، في حالة شبيهة بحالة قبول "حماس" بهدنة مع "إسرائيل" مع عدم الاعتراف بشرعيتها.

على صعيد آخر، رأى رئيس مكتب إعلامي لإحدى القوى السياسية، ضرورة أن تتبنى قوى الثورة استراتيجية "عدم توفير الاستقرار" خصوصاً في مناطق الهدن التي تقع تحت سيطرة النظام، والتي يسعى النظام وحلفاؤه الروس تحديداً إلى تكريس التهدئة وإيجاد شيء من الاستقرار فيها، مما يعني استكمال الثورة في مرحلة جديدة، تفوت على الدول التي تسعى إلى إنهاء الثورة تدريجياً عبر تخفيف العسكرة، ومن ثم فرض الأسد كحالة أمر واقع.

علاج "معضلة بشار الأسد":

إلى جانب التوصيات التي قدمها المشاركون في موضوع التعامل مع "عقدة بشار الأسد"، كان التركيز كذلك على بعض الأدوات والوسائل لعلاج هذه المعضلة.

أولى الأدوات التي أشير لها كانت "الملف القانوني والحقوقي"، حيث أكد باحث في أحد مراكز الدراسات إضافة إلى مستشار لفصائل الثورة أن أحد أهم العقبات أمام تعويم الأسد وتسويقه دولياً وعلى مستوى الرأي العام العالمي، هو الملف القانوني وملف جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبها، حيث أن هذه الجرائم لا تسقط بالتقادم، حيث أشير إلى أن بعض الدول الأوروبية كانت تفكر جدياً بإعادة فتح سفاراتها في دمشق، وما منعها هو وجود رزمة كبيرة من جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبها النظام، هذا من جهة. ومن جهة ثانية، فإنه يصعب على الدول الغربية تحديداً تمويل ملف إعادة الإعمار في المناطق الخاضعة لسيطرة الأسد بسبب الجرائم المسجلة بحقه، خصوصاً أن بعض هذه المناطق خاضع لنفوذ "حزب الله" المصنف على لوائح بعض هذه الدول كمنظمة إرهابية.

كما دعا عضو في المجلس الوطني الكوردي إلى التركيز على العاصمة باعتبارها "عقدة بشار" بما تمثله من سلطة ومركزية في الحكم، الأمر الذي يتطلب –برأيه- توزيع السلطة والثروة وعدم حصرها في دمشق، بما يستوجبه ذلك من البحث عن شكل الدولة المستقبلية[9].

وتابع حديثه عن شرعية الأمر الواقع والشرعية الشعبية وكيفية تفعيلها، حيث أكد أن مجرد وجودها على أرض الواقع لا يكفي، ولابد لها من توفر عدة عناصر حتى يمكن البناء عليها، هذه العناصر هي:

1- اقترانها بشرعية دولية أو إقليمية[10].
2- أن يكون لصاحب الشرعية مشروع سياسي يلبي طموحات الجغرافية الموجود فيها.
3- أن يكون حامل المشروع السياسي محل ثقة، وليس جهة مجرمة أو عصابة أو ما شابه.

[9] أشرنا سابقاً إلى المناقشات التي دارت حول الهوية الجامعة وشكل الدولة المستقبلية والحوار الوطني في الآليات والأدوات العامة.
ينظر: ص11-12 من هذا التقرير.

[10] ضرب المشارك أمثلة عن شرعية الأمر الواقع في سوريا، حيث أشار إلى وجود ثلاث جهات تتمتع بشرعية الأمر الواقع وهي: داعش، النصرة، بي واي دي، والأخيرة حاولت أن تكسبها بشرعية شعبية من خلال إجراء انتخابات عامة. ولكن أياً من هذه الجهات لم تقترن شرعيتها بشرعية إقليمية أو دولية، الأمر الذي جعلها بدون قيمة. ودلل على ذلك، بأن البي واي دي أجرت امتحان الثانوية العامة في السنة الفائتة، ومنحت الشهادات للناجحين، إلا أن النظام لم يعترف بها، الأمر الذي دفع آلاف العائلات إلى الهجرة من أجل تعليم أبنائها. وفي حالة معاكسة، هنالك قبرص التي تتمتع بشرعية إقليمية من خلال تركيا، تستطيع من خلال تيسير أمورها.

4- أن يكون القانون المعمول به لتطبيق الشرعية على الأرض قانوناً مرناً وقوياً بنفس الوقت، بحيث يشعر الشارع بأن هذه السلطة محل ثقة.

كما طالب عضو قيادي في إحدى القوى السياسية بعدم ربط الأمور كلها برحيل بشار الأسد، بحيث إذا تحقق ذلك انحلت جميع المشكلات، بل بضرورة التمسك بمطالب الثورة كمنظومة عامة، والتي يعد زوال بشار الأسد جزءاً منها، فإذا لم تتكامل هذه المنظومة من جهة تحققها، سيصبح الأمر خطيراً؛ إذ قد نُضطر إلى التنازل عن أجزائها شيئاً فشيئاً، حتى ينحصر الأمر في نهايته ببشار الأسد كشخص، الأمر الذي سيتيح لحلفاء النظام إعادة إنتاجه.

المحور الثالث- تعليق الخبير الاستراتيجي على مداخلات المشاركين

بعد الاستماع إلى مداخلات المشاركين، جاء التعليق الختامي من الخبير الاستراتيجي من "المرصد الاستراتيجي" صاحب ورقة تقدير الموقف لتوضيح بعض الأفكار، والإجابة عن بعض الاستفسارات، إضافة للتركيز على بعضها الأخر.

أولاً- التعليق على إشكالية توصيف "معضلة بشار الأسد":

في بداية تعليقه، أكد الخبير الاستراتيجي أن "معضلة" بشار ليست في شخصه تحديداً، وإنما في سلوك قوى الثورة التي جعلت منه معضلة. هذه المعضلة ترتبط بالمحور والمركز بكل مفاهيمه سواء ما يتعلق منها بالهوية والسلطة والعاصمة وعلاقتها بالأقاليم. ف"معضلة بشار الأسد" الأساسية هي في فشل تموضع المعارضة من ناحية جيوسياسية في التخوم والحدود وتركها للمركز، سواء فيما يتعلق بتوحيد القوتين العسكرية والسياسية ومعالجة علاقة المركز بالأقاليم ومشاكل الهويات الفرعية والعصبويات الهامشية مقابل الهوية الرئيسية وما إلى ذلك من قضايا.

متابعة لذلك، أشار الخبير إلى نظرية (Game theory) مبيناً أن قوى الثورة والمعارضة لم تحسن التموضع ضمن هذا الصراع متعدد الأطراف. حيث اختارت أن تترك المحور بكل مفاهيمه والبقاء على هامش المجتمع وهامش البلد وهامش الدبلوماسية السياسية.

ثانياً- التعليق على موضوع أسباب "معضلة بشار الأسد":

أكد على الأسباب الداخلية والخارجية التي ساهمت في "معضلة بشار الأسد". حيث أشار إلى أن حالة التشرذم والتفرق لا تتحملها القوى العسكرية فحسب، بل ما جرى في المجال السياسي كان أشد إيلاماً، حيث مورس "الاغتيال السياسي" بصورة بشعة على مدى سني الثورة.

على الرغم من هذه الإشارة إلى تحمل مختلف قوى الثورة والمعارضة المسؤولية فيما وصلنا إليه، أشار إلى أن الورقة ركزت على تقديم توصيات تفصيلية؛ حيث تحدثت عن عبء النطاق الجغرافي، وتكلمت عن مفهوم الإشغال ولواء العمق ونظريات القوة، وخصصت منها القوة الكامنة والرديفة، وأشارت إلى مفاهيم الشرعية والشرعنة وما بينهما، كما بيّنت مفهوم إدارة مناطق التماس والأمن الاستباقي، متمنياً أن يكون النقاش محصوراً في تطوير مثل هذه المفاهيم وتطبيقاتها في المرحلة المقبلة، من دون الإغراق في البحث عن أخطاء الماضي وتوزيع المسؤولية؛ فالوقت ليس للمساجلة، وإنما للبحث عن الحلول لواقعنا الصعب الذي فقدنا فيه السيادة والقوة لصالح جهات أخرى.

أما على الصعيد الخارجي، فقد وافق على أن الدول بدون استثناء ساهمت في "معضلة الأسد"، وحاولت توظيف هذه الحالة بما يحقق مصالحها.

ثالثاً- التعليق على موضوع علاج "معضلة بشار الأسد":

جاءت جلّ تعليقات الخبير الاستراتيجي في سياق علاج "معضلة بشار الأسد"، نظراً لأن غالبية المداخلات جاءت ضمنه. ففي تعليقه على قضية التعامل مع لصوص الثورة، أكد أن الفصائل العسكرية هي أول من تهاون في ذلك، حيث أن بعضها سلمّ الرقة لقمة سائغة لداعش، والبعض سلمّ إدلب لقمة سائغة "للنصرة"، فهي من فتحت الباب لـ "لصوص الثورة" على مصراعيه، وهيأوا الفرصة لهم "بفتاوى وهمية واجتهادات طفولية".

كذلك أشار إلى ما قال به تيد غور في كتابه "لماذا تثور الأمم"والذي يرى فيه أن جميع الثورات تمر بثلاثة مراحل:

1- مرحلة السخط الشعبي العارم غير المنسق، والذي ينتج عن تردي الأوضاع الأمنية والاقتصادية والمعيشية وعجز نظام الحكم عن إدارتها.
2- سعي القوى الشعبية للانخراط في حراك ثوري منظم، يحول حالة السخط المندفع بمختلف الاتجاهات إلى منظومة منضبطة لتحقيق الصالح العام.
3- تطور البناء السياسي والعسكري للثورة إلى مستوى الندية مع النظام، ثم التفوق عليه تدريجياً لهدم أركانه وتفكيك مؤسساته، وتكوين بديل مؤسسي قادر على ممارسة الإدارة والحكم.

من خلال هذه المعطيات، يمكن القول: إن النصر الفعلي للثورة لا يقتصر على إسقاط النظام؛ بل يتمثل في قدرة القوى الثورية على تشكيل منظومة سياسية رشيدة توفر بديلاً مؤسسياً قادراً على الأخذ بزمام المبادرة الداخلية والتعامل مع القوى الإقليمية والدولية بحنكة واحتراف.

كما بيّن أهمية التماهي مع التوافقات الدولية وعدم الوقوف ضدها، مؤكداً أنه يصنف نفسه ضمن مدرسة "الواقعية الجديدة" في التحليل الأمني للتطورات الدولية، والتي توصي بالتماهي مع المواقف الدولية وعدم كسرها، من دون أن يعني ذلك التنازل عن المبادئ، والتي برأيه يفترض تثبيتها والتمسك بها كما في حالة الثورة، فمثلاً مفهوم الإرهاب الذي تهاون فيه الكثيرون، يفترض التماهي معه وتوظيفه بما يحقق المصلحة الوطنية، وكذلك قضيتي الأمن والتقسيم؛ فلا يمكن القبول بالتقسيم على سبيل المثال فهو مشروع فاشل، ولكن لا يعني ذلك عدم التعامل معه إذا أصبح واقعاً.

وفي سياق متصل بـ "الواقعية الجديدة" والتعامل السياسي، أشار الخبير إلى أهمية الأدوات أثناء الممارسة السياسية، موضحاً أن قوى الثورة أخطأت عندما كانت تصر على التعبير عن عدم رضاها عن أمر ما بـ "إصدار بيان"، علماً بأن هنالك العديد من الاستراتيجيات العلمية للتعامل مع سياسة غير مرغوب بها من أهمها "سياسة اللاموقف"، وآخرها إصدار بيان أو إبداء رفض.

كما ركز على قضية الشرعية و"الشرعنة" كفن من فنون القانون الدولي وتطبيقاته، موضحاً أن الثورة لم توظف هذا البعد بالشكل المطلوب وقصرت به[11]، وطالب بممارستها في إطارها الأوسع على اعتبارها أحد ثلاثة أركان لانتصار الثورة.

كما أكد على بعض الوسائل والأدوات التي يفترض استخدامها والتركيز عليها للتعاطي مع معضلة بشار الأسد، وهي:

[11] أشار الخبير إلى نموذج "حزب الدعوة العراقي" المصنف دولياً كمنظمة إرهابية، والذي أصبح جزءاً من الدولة والحكم من خلال توظيفه لتطبيقات "الشرعية والشرعنة".

1- الملف القانوني: ويعد من أهم نقاط القوة التي تمتلكها الثورة، ولو وُظف عبر جهد مركزي حتى يحقق إنجازات كثيرة في "معضلة بشار الأسد" تحديداً، ولكن –للأسف- فرطت به قوى الثورة والمعارضة بطريقة مؤلمة.

2- ضرورة بناء المواقف والتحليلات على معلومات صحيحة،

3- تقديم قوى الثورة والمعارضة لخطاب رسمي ثوري، ينقل صورتها الصحيحة للشعب، والابتعاد عن الخطاب الابتزالي الاستفزازي.

4- ضرورة تحويل التحليلات والدراسات إلى برنامج عمل تتبناه مؤسسة ناظمة تحيط بالسياسات التي يمكن أن تعيدنا إلى مجال "اللعب مع الكبار"، والخروج من أن نكون أدوات يستخدمها الآخرون لتحقيق مآربهم[12].

ختم الخبير حديثه بالعبارة التي أوردها أحدث الباحثين في معرض مداخلته بأنني "لست مضطراً لإثبات حسن نيتي طالما أؤمن بعدالة قضيتي"، وتمنى أن يحفظها المشاركون في اجتماعات التفاوض.

[12] ونود الإشارة إلى أن الخبير عبر عن أمنيته في تحقيق ذلك، ولكنه أشار إلى عدم انتمائه إلى أي مؤسسة يستطيع من خلالها التحرك لتنفيذ مثل هذه الدراسات.

sydialogue
www.sydialogue.org
contact@sydialogue.org